

## سميرة قارة

أستاذة مساعد قسم "أ"، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية-

[karainps@yahoo.fr](mailto:karainps@yahoo.fr)

## رابح بلعيد

أستاذ التعليم العالي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ([belrabah@yahoo.fr](mailto:belrabah@yahoo.fr))

### الملخص:

رغم سعي الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبنيها لمختلف البرامج والسياسات الإصلاحية الاقتصادية التي حققت نتائج ايجابية ونجحت عند تطبيقها في الدول المتقدمة، إلا أن نتائج هذه البرامج و الإصلاحات كانت عكسية في الدول النامية أو أنها نجحت و لكن بنسب أقل بكثير مما كان متوقع و مسطر له رغم تخصيصها للموارد المالية و البشرية اللازمة لذلك، و هو ما يطرح أمامنا تساؤل عن سبب عدم نجاح الإصلاحات عند نقلها من بلد نجحت فيه إلى بلد آخر، لنجد جوابا من خلال المفهوم الذي طرحه الاقتصاد المؤسسي الجديد و الذي يتمحور حول ضرورة تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع خصائص المحيط المؤسسي الداخلي الخاص بكل دولة.

### مقدمة:

رغبة واحدة و طموح مشترك يجمع كل دول العالم و تتمحور حوله السياسات التي يسطرونها و الاستراتيجيات و البرامج التي يرسمونها، و تعتبر الدافع الأول لمختلف الأنشطة التي يمارسونها ولجملة الإصلاحات التي ينتهجونها، و هو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية من أجل بلوغ التنمية الاقتصادية و إرساء معالمها الاجتماعية، غير أن تحقيق هذه الرغبة لا يعد أمرا بسيطا و ذلك لكون التنمية عملية شاملة و متكاملة الأبعاد، و بالنظر إلى تعقد هذه العملية و اتساع جوانبها و تطور هذه الجوانب بموازاة التطور الذي تشهده حاجيات الإنسان و رغباته و كذا التحولات الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية على المستوى المحلي و الدولي، و رغم التطور الذي شهده الفكر التنموي و سعي كافة دول العالم لتحقيق نتائج تنموية مرضية أو حتى مقبولة نجد أن الكثير منها يقف بعيدا عن تحقيق هذا الطموح، حيث أن الدول النامية و من بينها الجزائر مازالت تتخبط بين مستوى اقتصادي متدني و ظروف سياسية و اجتماعية متدهورة، و قد حاولت هذه الأخيرة الخروج من هذه الوضعية و تحسين ظروفها من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية و صناعية وفقاً للمنظور الدولي و وفرت الموارد المالية اللازمة لذلك و اقتبست برامجها و خططها من السياسات التنموية و التنظيمية التي طبقتها الدول المتقدمة و نجحت فيها، غير أن النتائج على مستوى الدول النامية جاءت مخيبة للأمل و لم تتوصل من خلال الإصلاحات التي باشرت إلى فك شفرة التخلف و الفقر و كسر قيود التبعية للدول المتقدمة، و هو ما شد انتباه المفكرين الاقتصاديين فحاولوا التعرف على أسباب تعثر و فشل السياسات التنموية في البلدان النامية رغم نجاحها في البلدان المتقدمة، و بالتالي أسباب عدم إمكانية نقل نجاح الإصلاحات من بلد لآخر، فأدمجوا بذلك بعبء جديد في تحليلهم لنتائج التنمية

انطلاقاً من القيام بالإصلاحات الاقتصادية و المتمثل في تأثير خصائص المحيط المؤسسي الداخلي للدول، و هو ما جاءت به المدرسة المؤسسية الجديدة، و هذا ما سنحاول توضيحه من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

هل تؤثر خصائص المحيط المؤسسي على نتائج التنمية الاقتصادية؟

### 1/ أسباب ظهور النظرية المؤسسية الجديدة:

#### 1-1/ فشل الإصلاحات في بعض الدول النامية:

الإخفاقات المتتالية التي أصابت البرامج الإصلاحية و الخطط التنموية التي اعتمدها الدول النامية خاصة تلك التي حاولت منها أن توفر المقومات اللازمة لإنجاح برامجها و خططها و ذلك وفق ما كان سائد من التطور النظري للتنمية الاقتصادية و الذي يركز على ضرورة توفير البنى التحتية و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و إصلاح النظم التعليمية و الحد من نسبة الفقر و توفير الموارد المالية اللازمة للتمويل بالإضافة إلى محاولتها الالتزام بالآليات اتفاق واشنطن و كذا توجيهات الأجهزة المالية الدولية و المنظمات الاقتصادية و التجارية العالمية و محاولتها السير على نفس نهج الدول المتقدمة من خلال سعيها لتبني نفس الآليات و التوجهات و الإصلاحات و الخطط التي أثبتت نجاحها في الدول المتقدمة، لكن نتائجها كانت عكسية أو ليس مثلما كان متوقعا عند تطبيقها في الدول النامية.

#### 2-1/ ظاهرة العولمة:

أصبح العالم بأسره يعيش في ترابط وثيق و اتصال دائم بسبب انتشار ظاهرة العولمة التي تعددت التعاريف المقدمة لها و ذلك وفق نظر الجهة أو المفكر الذي قدم التعريف، و بالإطلاع على مختلف التعاريف يمكننا القول أن العولمة تعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى أفاق أوسع و أرحب تشمل العالم بأسره، و من ثم فإن العولمة تأخذ جوانب عديدة منها حرية حركة كل أنواع السلع و الخدمات و الأفكار و تبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول و تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة بفعل تيار المعلوماتية، و ظهور نفوذ و سطوة الشركات المتعددة الجنسيات تسعى للهيمنة، و ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تقوم بوظائف كانت في يوم ما تقتصر على الممارسة الحكومية فقط، و التي أصبحت تتمحور حول دور المنظمات غير الحكومية [1].

أمام هذه الوضعية فقد وجدت الدول النامية نفسها مضطرة لتخوض غمار إصلاحاتها ضمن إطار عالمي يفرض عليها بعض الشروط و الضغوط كما أنه يفتح أمامها العديد من الخيارات و التوجيهات.

#### 3-1/ المفهوم الجديد لدور الدولة:

شهد مفهوم الدولة و تغير الأدوار المنوطة بها تطورا عبر الزمن، فقد انتقل مفهومها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة إلى مرحلة الحد من تدخل الدولة و الاعتماد على آليات تحرير النشاط الاقتصادي و عمل الأسواق، فأصبحت أوارها كما وضحتها البنك الدولي من خلال تقريره عن التنمية في العالم الصادر سنة 1997 في المقال المعنون بـ " دور الدولة في عالم متغير" في جملة من النقاط و هي أنها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين و تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على تنمية المجتمع كما أنها تسعى لخلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية بكل مستوياتها و تدافع عن المصالح لأجل النفع العام كما تحفز و تشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية و تسهر على احترام القانون و الحفاظ على الأمن كما أنها المسؤولة عن وضع السياسات و البرامج العمومية و تقوم بتحضير الميزانية و تسهر على تنفيذها كما أنها تنظم و تشجع عمل الأسواق [2].

و قد برز في السنوات الأخيرة مفهوم جديد لدور الدولة و هو ما يعرف بالدولة الإنمائية أو الدولة الفاعلة (Développemental State) و يعتبر Alexander Greshenker من

أوائل الذين طرحوا هذا المفهوم في إطار دراساته في الستينيات حول التاريخ الاقتصادي الحديث<sup>[3]</sup>، و يقصد بالدولة الفاعلة أنها الدولة القادرة على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال المعاملة التفضيلية الواضحة لبعض القطاعات و توظيف قيادات ذات كفاءة عالية و وضع المؤسسات العامة القوية في صلب الاستراتيجيات التنموية في إطار الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية، و اكتساب الشرعية السياسية من الأداء في التنمية<sup>[4]</sup> و بتعبير آخر الدولة الإنمائية هي الدولة ذات الحكومة الناشطة التي تتخذ من تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة هدفا رئيسيا لها، و القدرة على أن تمنح أجهزتها الإدارية النفوذ و السلطة لتخطيط السياسات و تنفيذها و وضع قواعد و مؤسسات تبني الثقة و تعزز التماسك و تسعى إلى وضع سياسات صناعية تعالج مشاكل التنسيق و العوامل الخارجية عن طريق إدارة الميزة النسبية، كما أنها الدولة التي تستطيع أن تمنح للمواطن شعور بالرضا و بأن له صوت يسمع و تزيد من قدرته على التعبير عن رأيه<sup>[5]</sup>، و قد ظهر مفهوم الدولة الإنمائية على إثر تجارب اقتصاديات دول شرق آسيا التي حققت المعجزات عن طريق تحقيق فقرة تصنيعية هائلة في مدة لا تتجاوز ثلاثة عقود بدءًا من ستينيات القرن العشرين<sup>[6]</sup> و اليابان حتى قبل الحرب العالمية الثانية خاصة مع بداية الخمسينات و منطقة هونغ كونغ بالصين في النصف الثاني من القرن العشرين، و ماليزيا و تيلاندا مع نهاية السبعينات، و مؤخرا تعتبر الصين و فيتنام و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الإنمائية<sup>[7]</sup>، أما بالنسبة للدول النامية فإن عبارة الدولة الإنمائية فيها تدور حول أن سعيها إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سريع من خلال التصنيع الموجه للتصدير بهدف الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة<sup>[8]</sup>، بعبارة أخرى فإن الدولة تعد إنمائية عندما يكون الهدف الرئيسي للقيادة السياسية هو تحقيق طفرة تنموية والتحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي بهدف التصدير إلى الخارج، وذلك من خلال تدخل الدولة الواضح في السياسات الصناعية، و تقديم الإعانات و الدعم المالي و المادي للصناعات المحلية<sup>[9]</sup>.

#### 1-4/ تطور مفهوم التنمية:

بالإضافة إلى الأسباب السابقة فإن تطور مفهوم التنمية التي أصبحت تقاس بمجموعة من المعايير النوعية و الكمية و كذا تقلص الفجوة بين الحكومة و المجتمع المدني الذي أصبح يلعب دور وسيط فعال و أساسي في الحكم و فتح الباب أمام المواطنين لتحمل المسؤولية و زيادة مشاركتهم في فعاليات الحياة الاقتصادية و السياسية لبلدانهم عن طريق الانضمام أو التواصل مع مختلف ممثلي المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية<sup>[10]</sup>.

#### 1-5/ انتقادات النظرية النيوكلاسيكية:

الفسل الذريع الذي شهدته السياسات الإصلاحية في الدول النامية و كذا تعدد الأزمات التي عرفها العالم و من بينها أزمة الديون (1980) و أزمة المكسيك (1995) و أزمة البرازيل (1998-1999) و أزمة روسيا (1998) و أزمة دول جنوب شرق آسيا ابتداء من سنة (1997)، كل هذه الأزمات و غيرها أثبتت عدم تحقق النمو الاقتصادي أو انحصار الفقر و تراجع مستوياته أو الحد من عدم المساواة بين مختلف الطبقات داخل كل دولة مثلما كانت تؤكد أطروحات البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي<sup>[11]</sup>، و أمام هذه الوضعية فقد حاول المفكرين المنتمين إلى المدرسة المؤسساتية الجديدة البحث عن أسباب تعثر الحياة الاقتصادية للدول النامية و فشل إصلاحاتها و قد توصلوا من خلال معالجتهم لواقع هذه الدول و تجاربها إلى إبراز التالية النقاط في التحليل النيوكلاسيكي:

أ / النظرية النيوكلاسيكية غير احتكاكية: أي أنها لا تحتك أو تحاكي الواقع الحقيقي للبلدان، فحسب رأيهم فقد صممت للتحدث عن طريقة عمل الأسواق المطورة جيدا التي تعمل وفق آليات السوق بكل دقة و بأسلوب متقن يتصف بالكمال و تهتم فقط بكيفية تحسين أداء تلك الأسواق المطورة فعلا، غير أن المشكلة الأساسية تكمن في الوصول إلى إحداث أسواق فعالة

و متطورة و هو الأمر الذي يعد صعبا بسبب اتساعه و كثرة العناصر الداخلة فيه و تشابكها و تعقدها، و إذا رجعنا إلى البلدان النامية فإن أسواقها ضعيفة و لا تتسم بالكفاءة و الفعالية التي تتميز بها نظيراتها في الدول المتقدمة و واقعها بعيد كل البعد على أن تعمل أسواقها بكفاءة عالية<sup>[12]</sup>.

**ب/ النظرية النيوكلاسيكية جامدة:** تعتبر نظرية النيوكلا جامدة و لا تعنى بعنصر الزمن و التغيرات التي تحدث فيه، بل إنها تهتم بالأداء الاقتصادي لبلد ما في الوقت الحاضر و خلال مرحلة معينة من الزمن، و تبني تحاليلها و نتائجها على أساس أن الظروف ستبقى ثابتة و لا تتغير مع مرور الزمن، و على أن الأولويات و الأهداف و سبل تحقيقها و نظرة كافة الناس للأمر و تعاملهم معها هو نفسه، و بناء على ذلك فإن مضامين السياسات التي تشتقها منها تكون حاسمة و نهائية بالنسبة لكل التغيرات، و في الواقع فإن الحال غير ذلك، لأننا نعيش في عالم ديناميكي يتغير بصورة مستمرة يرتبط فيها حاضره بماضيه و مستقبله بحاضره، لذلك فإن إدراج عنصر الوقت و ما قد يصيب الواقع من تغيرات عبر الزمن له تأثير كبير جدا على نتائج القرارات التي يتم اتخاذها في فترة معينة<sup>[13]</sup>.

**ج/ الصفة غير التمثيلية / غير المفتوحة على كل الاحتمالات (Non-Ergodic):** يفترض في علم الاقتصاد أنه علم تمثيلي/ منفتح (Ergodic) على كل الاحتمالات، أي أنه قادر على أن يمثل كل المكونات و يحدد كل الاحتمالات، فهو بذلك يفترض وجود بنية أساسية ثابتة، و لكن هذا غير صحيح بسبب ما شرحناه في النقطة السابقة، فنحن من خلال أنشطتنا المتعددة نقوم باستمرار بإنشاء عوالم جديدة و مستحدثة، و هو ما يطرح أمامنا احتياجات جديدة و يفتح الباب لظهور مشكلات جديدة متزامنة مع الأحداث الفعلية في وقتها، و عليه فإن القبول بفرضية أن علم الاقتصاد هو علم تمثيلي/ منفتح على كل الاحتمالات بعيدة كل البعد عن الصواب<sup>[14]</sup>.

## 2/ مفهوم النظرية المؤسساتية الجديدة:

يعتبر مصطلح الاقتصاد المؤسساتي الجديد (The New Institutional Economics) من المصطلحات الحديثة نسبيا في المجال الاقتصادي، و قد استعمل لأول مرة من طرف المفكر الاقتصادي OLIVER Williamson سنة 1975 ليعبر عن مجموعة الدراسات التي اهتمت بدراسة المؤسسات أو المنشآت و دورها في الأداء الاقتصادي، غير أن الاعتماد الحقيقي على هذا المصطلح لم يظهر بشكل واضح إلا بعد خمس سنوات من ذلك أي في سنة 1980 أين بدأ يظهر بصورة محتشمة في بعض الملتقيات و المقالات الاقتصادية حيث استعمله Leonard Silk لأول مرة بعد O. Williamson في مجلة (Times New York) على اعتباره من الممكن أن يكون التوجه الذي سيعتمده الاقتصاد تدريجيا بعيدا عن تكرار الحجج القديمة و العقيمة<sup>[15]</sup>، ومع ذلك فإن الانطلاقة الحقيقية لهذا الفكر كانت مع بداية التسعينيات من خلال أعمال المفكر الاقتصادي Douglass Cecil North و لكن الجدير بالذكر أن الفكر المؤسساتي لم يكن وليد تلك الفترة بل لقد ظهر في فترات سابقة في أعمال بعض المفكرين في سنوات الثلاثينات من نفس القرن من خلال أعمال Ronald Coasse خاصة<sup>[16]</sup>، أما مختلف النظريات الاقتصادية التي تبناها في تحليلهم و تدرج ضمن إطار الفكر المؤسساتي الجديد فهي النظريات الثمانية التالية: نهج حقوق الملكية و نهج تكاليف المعاملات<sup>[17]</sup> و الاقتصاد التطويري و الخيارات الدستورية<sup>[18]</sup> و نظرية العمل الجماعي<sup>[19]</sup> و نظرية الاختيار العام<sup>[20]</sup> و نظرية العقود الاقتصادية و أخيرا النهج المؤسساتي الجديد للتاريخ الاقتصادي<sup>[21]</sup>، و رغم تعدد النظريات التي يستند إليها الفكر المؤسساتي الجديد إلا أنه يرتكز أساسا على نظريتين أساسيتين و هما نظرية تكاليف المعاملات الاقتصادية و نظرية

حقوق الملكية، و مع اختلاف كل النظريات السابقة إلا أنها تشترك في نقطة أساسية واحدة تتمثل في رفضها للتحليل النيوكلاسيكي [22].

يتمحور مفهوم النظرية المؤسسية الجديدة حول تأثير خصائص المحيط المؤسسي الداخلي للدول على سيرورة الإصلاحات التي تسطرها على مختلف المستويات، إذ يعرف المحيط المؤسسي (*L'environnement institutionnelle*) على أنه عبارة عن خمسة أجهزة تتفاعل فيما بينها و تسعى لتنظيم العلاقات التي تربطها، و تتمثل هذه الأجهزة في المنشآت التشريعية و التنفيذية و القانونية و التي تعرف بالأجهزة الرسمية، بالإضافة إلى القدرات الإدارية للدولة و طبيعة المصالح الاجتماعية و توازن القوى فيما بينها و أخيراً العادات و التقاليد التي تؤثر على نشاط الأفراد و المنشآت و التي تعرف بالأجهزة غير الرسمية [23]، و قد جدد North هذا التعريف و حاول شرحه سنة 2005 حيث قال إن المحيط المؤسسي يتكون من مجموعة القواعد الرسمية و المتمثلة في الدساتير و القوانين و القواعد و الأنظمة الموضوعة قيد التنفيذ من قبل الحكومة، و كذلك مجموعة القواعد غير الرسمية و المتمثلة في أنماط السلوك و الاتفاقيات و المدونات أو قواعد السلوك البشري، بالإضافة إلى ذلك فهو يتكون من عملية الإنفاذ أي الطريقة التي يتم بواسطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية و الأعراف غير الرسمية للسلوك [24]، و بالرجوع إلى التعريف الأول يتعين علينا تحديد معنى المنشآت أو المؤسسات – حسب الكلمة المعتمدة في الترجمة- و ذلك مثلما عرفها (Aoki, 2001) حيث قام بتعريف المنشأة على أنها نظام من المعتقدات المشتركة التي تضمن الانتظام في السلوكيات الفردية للعاملين فيها من أجل انتهاج نفس آلية العمل المحددة [25]، أو مثلما عرفها (North, 2005) باعتبارها أنظمة و هذا كل ما تعنيه، و هي بهذه الصفة تقدم دليلاً موجهاً للسلوك الإنساني فهي تفرض العقوبات و تمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء [26]، و انطلاقاً من هذه التعاريف فإن النظرية المؤسسية الجديدة لا تركز على الوجود المادي للمنشآت التشريعية و التنفيذية و القانونية للبلاد، لأن هذا الوجود لا يعني بالضرورة بأنها تؤدي الدور المنوط بها بالشكل الصحيح أو المطلوب منها، بل إنها تلجأ إلى دراسة طبيعة العلاقات القائمة داخل كل من هذه المنشآت على حدة من جهة و كذا العلاقات التي تربط بين هذه المنشآت من جهة أخرى، و ذلك لأنه وفقاً للنظرية المؤسسية الجديدة فإن إشكالية الدول النامية في نجاح إصلاحاتها لا يرتبط بوضع السياسات و رسم الاستراتيجيات و الخطط و إنشاء الهيكل المادي لمؤسسات الدولة و إنما يتعلق بقدرتها على تفعيل هذه السياسات و تطبيق استراتيجياتها و خططها و قيام مؤسساتها بدورها بالشكل الصحيح و ذلك نظراً لما تتلقاه من عراقيل تنشأ من طبيعة المصالح الاجتماعية و توازن القوى فيما بينها و من القدرات الإدارية للدولة و ظاهرة مقاومة التغيير و كذا المعتقدات و العادات السائدة داخل المجتمع و ثقافة المواطن، أي أن إشكالية فشل الإصلاحات في الدول النامية تدور حول عدم تماشي الإصلاح الاقتصادي مع الإصلاح السياسي المرافق و المواتي له، أي في عدم مقدرتها على إنشاء تصميم مؤسسي فعال تنقسم فيه السلطات و الوظائف بين المنشآت الرسمية، و يقضي على الضغط الذي يمكن أن تمارسه إحداها على الأخرى و هو ما يضمن في الأمد القصير توفير الظروف المناسبة و العوامل المحفزة لتفعيل آلية النشاط الاقتصادي و الصناعي و استقطاب اهتمام المستثمرين المحليين و الأجانب، كما أنه يضمن قدرة الدولة على التزام بتعهداتها في الأمد الطويل مما يرسم معالم الثقة و الاطمئنان لدى هؤلاء المستثمرين الجدد في عدم تعرضهم لأيّة ضغوط انتهازية أو مصادرات أو توقيف النشاط و سحب رخصته في حالة عدم إخلالهم بالشروط المتفق عليها مسبقاً، و بالتالي يزيد من إقبالهم على ممارسة الأنشطة المختلفة، و في حالة نجاح البلد في القيام بذلك فإن هذا سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات و توسيعها و تنويعها إلى كافة المجالات و هو ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، و كل هذا يؤكد فكرة جوهرية ضمن التحليل

المؤسساتي الجديد و هي عدم إمكانية نقل نجاح الإصلاحات من بلد إلى آخر، أي أن الاقتصاديين المنتمين إلى الفكر المؤسساتي الجديد يؤكدون على أن تحديد العلاقات الاقتصادية و رسم إطارها العام يتم ضمن نطاق واسع لا يقتصر على المؤشرات الاقتصادية فحسب بل تتسع الدائرة لتشمل مختلف المصادر التي تحكم سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين من الجوانب الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الدينية، إذن فمحددات السلوك الاقتصادي متعددة و لا تكون ناتجة فقط عن المحيط الاقتصادي و إنما ترتبط بصورة وثيقة بالخصائص الداخلية لكل بلد<sup>[27]</sup>، و هو ما يفسر عدم إمكانية تصميم سياسة إصلاحية أو تسطير برامج تنموية تكون صالحة للتطبيق في كل الدول، و بتعبير آخر لا يمكن استعارة الإصلاحات من الغير<sup>[28]</sup>، و في هذا الصدد يوضح North أن الأداء الاقتصادي و النتائج المترتبة عليه ترتبط بثلاثة عناصر أساسية و هي قواعد الاقتصاد العام و الخصائص العامة لتنفيذ هذه القواعد و الهياكل المؤسسية الرسمية و غير الرسمية المميزة و الخاصة بكل بلد<sup>[29]</sup>.

و حتى يتمكن المفكرون الاقتصاديون تأكيد هذا التحليل فقد اعتمدوا على دراسات تجريبية و تحليلية للإصلاحات التي مست صناعات الشبكات و البنى التحتية مثل قطاع الكهرباء و الغاز و قطاع الاتصالات...، و السبب في ذلك يعود لسببين اثنين يرجع الأول لما شهدته هاته الصناعات من إعادة تنظيم على المستوى الدولي نتيجة تحريرها من سيطرة المتعامل الاقتصادي العمومي الذي كان يحتكر النشاط فيها و فتح باب المنافسة في هذه المجالات أمام المتعاملين الخواص، أما السبب الثاني فيتمثل في كون أن هذه الصناعات تخضع في تنظيمها بطريقة مباشرة للسلطات العمومية و دراسة تأثير المنشآت التنفيذية و التشريعية و القانونية سيكون ظاهر بشكل أوضح<sup>[30]</sup>، و من بين المفكرين الذين حاولوا تفعيل التحليل المؤسساتي بالاعتماد على دراسات حول تحرير صناعة الشبكات نذكر ( Levy et Spiller, 1994 ) و ( Shirley, 1995 ) حيث شملت دراساتهم الفكر النظري للمنشآت الذي قدمه North من ناحية و علم الاقتصاد الصناعي من ناحية أخرى، و قد توصل Shirley إلى معالجة خطوات إنجاح الإصلاح الاقتصادي من خلال جدوى و مصداقية الإصلاحات، حيث أن طرح مشكلة الجدوى الإصلاحات يرجع إلى تغيير قواعد العمل المعتادة و التنسيق بين الأنشطة في السوق أي عند إقامة نمط جديد من التفاعل بين المتعاملين الاقتصاديين في إطار هيكل سوقي تنافسي جديد و في هذا الصدد فإن جدوى الإصلاحات الاقتصادية يشير إلى قدرة الجهة القائمة على إعادة تنظيم النشاط في السوق مع الالتزام بإنجاح التغييرات الجوهرية التي أحدثتها ضمن الإطار التنظيمي القائم، أي درجة تمكّنها من خلق الآليات و وضع النصوص و التشريعات القابلة للتطبيق و التي تعكس جوهر و حقيقة عملية الإصلاح و فرض الالتزام بهذه الآليات و النصوص على كافة الفاعلين الاقتصاديين و كذا الأجهزة المكونة للمحيط المؤسساتي، لأنّ المباشرة في أي سياسة إصلاحية تفقد معناها و جدواها إن لم تكن السلطة المعنية بها قادرة على تهيئة الظروف المناسبة لها و التي تضمن من خلالها نجاحها<sup>[31]</sup>، أما مفهوم مصداقية الإصلاحات فقد توسع من خلال أعمال ( Levy et Spiller, 1994 ) و كذا أعمال ( Savedoff et Spiller, 1999 )، الذين انطلقوا في بناء تحليلاتهم و شرح آرائهم بالاعتماد على مفهوم التصميم المؤسساتي و ذلك في إطار نموذج نظرية العقود و تكاليف المعاملات من خلال التركيز على عنصر أساسي و هو الهيكل الإداري للتنظيم الذي يتأثر بصورة مباشرة و كبيرة بخصائص المحيط المؤسساتي، حيث أنّ منهجيتهم التحليلية انطلقت من تعريف مصداقية الإصلاحات التي اعتبروها مرتبطة بقدرة الهيكل التنظيمي للإدارة على حل المشاكل التعاقدية بين الحكومة وبقية المتعاملين أو الفاعلين الاقتصاديين و أصحاب المصالح، أمّا الهيكل التنظيمي للإدارة فقد عرّفه على أساس أنّه مجموعة من الآليات تستعملها الجهة المنظمة لحل مشاكل

الانتهازية التي تنشأ عن طرق التفاعلات بين عناصر الرباعية: الحكومة و المشاريع الاقتصادية (المتعاملين الجدد) و أصحاب المصالح و الزبائن<sup>[32]</sup>.

في نفس السياق، و ضمن الإطار التحليلي المماثل لتكاليف المعاملات التي تعتبر هيكل الإدارة لا بدّ عليه أن يكون قادراً على الحد من سيطرة الحكومة و إمكانية ممارستها لضغوط انتهازية على بقية الفاعلين الاقتصاديين، و كذا الحد من مطالبات الحماية الخاصة من طرف أصحاب المصالح عند مباشرة أي إصلاح، و عليه فإنّ منهجية الإصلاحات المقترحة من طرف Spiller و المتعلقة بالتصميم المؤسساتي، تُبنى على أساس أنّ تحليل خطوات الإصلاح و كيفية بنائه تكون على اعتبارها تطور للمعاملات بين الجهات السياسية الفاعلة<sup>[33]</sup>. و بناءً على هذه الفكرة فقد اعتمد هؤلاء المفكرون في معالجة مفهوم الإصلاحات من خلال تحليل المعاملات السياسية بمنطق مشابه لتحليل المعاملات الاقتصادية على اعتبار أنّ كلاهما يواجه نفس المشكل و هو إمكانية عدم التنفيذ المستقبلي، و على هذا فإنّ مصادقية تعهدات الدولة يعد عنصر جوهري في تحليل الإصلاحات و تصبح المعاملات القائمة بين الأجهزة السياسية الفاعلة شبيهة بعقود طويلة الأجل، و هو ما يطرح مشكل آخر فيما يخص المسائل التعاقدية عند إجراء الإصلاحات، إذ لا يجب أن تركز هذه العقود على مسألة توفير الحوافز التي تشجع على الدخول في السوق فقط، و إنّما ينبغي عليها أن توضح أيضاً المسائل المتعلقة بطريقة الإدارة في الأمد الطويل، و على هذا فإنّ سيرورة الإصلاحات تحل عن طريق تمثيل تسلسلي مرتب ينطلق أولاً من اختيار أفضل هيكل للإدارة و هو الشرط الأساسي الذي يسمح فيما بعد باختيار وسائل و أجهزة التحفيز من أجل التوصل إلى مصادقية الإصلاحات<sup>[34]</sup>.

### 3/ قياس جودة المحيط المؤسساتي:

#### 3-1/ مؤشرات قياس جودة المحيط المؤسساتي:

قام البنك الدولي بإشراف (Daniel Kuffmann) و مجموعة من الخبراء الاقتصاديين بمحاولة تقييم جودة المحيط المؤسساتي من خلال تقديمهم لمؤشر النوعية المؤسساتية (Institutional Indicator of Quality) ابتداء من سنة 1996 و الذي يعتبر المتوسط الحسابي لستة مؤشرات، بحيث يستعمل مؤشرين للتعبير أو قياس معيار واحد و تتغير قيمة كل مؤشر بين القيمتين (-2,5) و (2,5) بحيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على الوضعية الأفضل في حين تدل القيم السالبة على تدهور الأوضاع، و هذه المؤشرات هي كالتالي<sup>[35]</sup>:

#### أ/ معيار عملية اختيار الحكومة و مراقبتها و استبدالها:

■ **الصوت و المساءلة (Voice and Accountability):** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، و حرية تكوين الجمعيات، و حرية وسائل الإعلام.

■ **الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism):** يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

ب/ **قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ السياسات السليمة بشكل فعال:**

■ **كفاءة الحكومة (Government Effectiveness):** يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة و قدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلاله عن الضغوط السياسية و نوعية إعداد السياسات.

■ **نوعية التنظيم (Regulatory Quality):** يعبر عن قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك، و يكون هذا عن طريق توفير بيئة مناسبة للأعمال و القضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.

### ج/ معيار احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات القائمة:

- سيادة القانون (Rule of Law): يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقييد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية وشروط و آليات عمل المحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
- مكافحة أو الحد من الفساد (Control of Corruption): يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك درجة استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على قدرات الدولة.

### 2-3/ دراسة قياسية لتأثير نوعية المحيط المؤسسي على نتائج التنمية الاقتصادية

سنقوم فيما يلي بمحاولة تحديد نوعية العلاقة بين خصائص المحيط المؤسسي و نتائج التنمية الاقتصادية للدول و ذلك من خلال نموذج قياسي خاص بنماذج البائل و الذي استعملنا فيه المتغيرات التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(01): المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي

المتغير	الرمز المستعمل	التعريف
<b>المتغير التابع</b>		
الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقوة الشرائية	PIB/HAB/PP A	مجموع القيم المضافة التي يحققها جميع المقيمين المنتجين في الاقتصاد تضاف إليه الضرائب على المنتجات و تُطرح منه جميع أشكال الدعم التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج، مقسوم على مجموع السكان لنفس الفترة الزمنية و المقدره بالقيمة الشرائية للدولار المعتمدة دولياً <sup>(*)</sup> .
<b>المتغيرات المستقلة<sup>(**)</sup></b>		
الصوت و المساواة	Voic	قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكومتهم و درجة حرية التعبير و الإعلام و تكوين الجمعيات.
استقرار سياسي و غياب العنف/ الإرهاب	Polis	احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
كفاءة الحكومة	Gov	نوعية الخدمات العامة و قدرة جهاز الخدمات المدنية و استقلاله عن الضغوط السياسية و نوعية إعداد السياسات.
نوعية التنظيم	Reg	قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و البيئة المناسبة للأعمال و القضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات.
سيادة القانون	Law	مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع و التقيد بها و شروط و آليات عمل المحاكم.
مكافحة الفساد	Crrup	مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، و درجة استحواذ النخبة و أصحاب المصالح الشخصية على قدرات الدولة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

\* PNUD ، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع". تقرير التنمية البشرية 2013، ص 177.

Kraay, Massimo Mastruzzi, Op. cite, p4. Aart Kaufmann, Daniel :\*\*

و انطلاقا من الصيغة الأساسية التي قدمها W. Green سنة 1993 و الخاصة بنماذج البائل<sup>[36]</sup> فإن النموذج الذي سنقوم بتقديره يتخذ الصيغة التالية:

$$(PIB/HAB/PPA)_{it} = \alpha_i + \beta_1 voic + \beta_2 pols + \beta_3 gov + \beta_4 reg + \beta_5 law + \beta_6 crrup + \varepsilon_{it}$$

و لقد قمنا بتطبيق هذه الدراسة القياسية على عينتين من الدول للفترة الممتدة من سنة (1996) و هي السنة الأولى التي قدم فيها البنك الدولي قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات المحيط المؤسساتي إلى غاية سنة (2013)، و قائمة الدول التي اخترناها يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2): قائمة الدول المستعملة في الدراسة القياسية

الدول	المعيار
<b>الدول العربية:</b> (سنة عشر دولة)	التشابه في القواعد غير الرسمية المكونة للمحيط المؤسساتي و المتعلقة ب:
الجزائر و الأردن و المغرب و لبنان و تونس و مصر و العراق و ليبيا و اليمن و السودان و البحرين و الكويت و عمان و قطر و المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة	- البعد الثقافي. - البعد الديني. - البعد الاجتماعي. - العادات و التقاليد.
<b>الدول غير العربية:</b> (أربعة و عشرون دولة)	
أستراليا و كندا و التشيلي و إستونيا و فنلندا و فرنسا و ألمانيا و أيسلندا و كوريا الجنوبية و نيوزيلندا و الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة البريطانية و بهاما و اليابان و الدومينيكا و محافظة هونغ كونغ و ناميبيا و ساموا و مونغوليا و الهند و غينيا و اليونان و الدانمارك و الباربادوس	

### 3-2-1/ تقييم النموذج الاقتصادي القياسي للدول العربية:

تتميز مجموعة الدول العربية هذه بضمها لدول ذات مستويات مختلفة من الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقدرة الشرائية، و لكن تشترك معظمها في أن القيم الدالة على نوعية المحيط المؤسساتي ذات قيم سالبة و القليل منها فقط يسجل قيم موجبة لبعض السنوات و بعض المتغيرات، و لكن الملاحظ أنه حتى هذه القيم الموجبة لم تزد عن (0,5)، أي أن معظم دول العينة تتميز بمحيط مؤسساتي ضعيف.

### أ/ نتائج اختبارات التحديد:

سننطلق بداية بتقدير المعلمات الخاصة بالعينة و ذلك لنموذج الانحدار المتجانس و كذا نموذج التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية، و النتائج التي تحصلنا عليها يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تقدير المعلمات بالنسبة لنماذج الانحدارات الثلاثة للدول العربية

المتغيرات	النموذج الانحدار المتجانس	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
-----------	---------------------------	-------------------------	---------------------------

29764.38 (6.662998)	28598.68 (17.59217)	33916.46 (10.19374)	الثابت
-4600.986 (-3.071284)	-4742.779 (-3.144397)	-5449.596 (-1.647361)	الصوت و المساءلة
-1492.167 (-1.259523)	-1964.725 (-1.646807)	10920.25 (3.957088)	الاستقرار السياسي
255.9952 (0.111784)	-0.528279 (-0.000229)	-11759.78 (-2.041980)	كفاءة الحكومة
12729.76 (5.912808)	12403.91 (5.659920)	6601.831 (1.279429)	نوعية التنظيم
8829.667 (3.679756)	8387.797 (3.424861)	-7475.535 (-1.333980)	سيادة القانون
1361.280 (0.777087)	512.5732 (0.290435)	31015.53 (6.933942)	مكافحة الفساد

إحصائية ستويدينت (t) بين قوسين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

بعد تقدير معاملات النماذج الثلاثة نلجأ إلى تطبيق اختباري التحديد من أجل تعيين النموذج الأفضل من بينها، و هذه الاختبارات كالتالي:

### أ-1/ اختبار التجانس لـ Hsiao (1986):

بتطبيق هذا الاختبار على العينة التي نقوم بدراستها حصلنا على النتيجة التالية:

$$F_c = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - k)}$$

حيث:  $R_{FEM}^2$  هي مجموع مربعات الأخطاء لنموذج التأثيرات الثابتة.

$R_{PM}^2$  هي مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المتجانس.

$$F_c = \frac{(0,958165 - 0,575704) / (16 - 1)}{(1 - 0,958165) / (235 - 16 - 6)} = 129,8182431$$

$$F_t = F_{(15,213)} = 1,83$$

نلاحظ أنه عند مستوى معنوية (  $\alpha = 5\%$  ) فإن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولة، كما أن (  $P\text{value } F = 0,0000$  ) و هي أصغر من (  $0,05$  ) و هذا يعني رفض الفرضية الأولى، و عليه فالنموذج الذي بحوزتنا غير متجانس كلياً و معنى ذلك هذا النموذج يختلف من بلد لآخر، لذلك فإننا نلجأ إلى استعمال اختبار Hausman.

### أ-2/ اختبار هوسمان (Test du Hausman):

بتطبيقنا لهذا الاختبار على العينة المدروسة فقد و جدنا أن قيمة الإحصائية:

مقدرات النموذج التأثيرات الثابتة. حيث:  $W_c = (\hat{b} - \hat{\beta})' [var(\hat{b}) - var(\hat{\beta})]^{-1} (\hat{b} - \hat{\beta})$  هي

$\hat{\beta}$  هي مقدرات النموذج التأثيرات العشوائية.

$var(\hat{b})$ : مصفوفة التباين و التباين المشترك لنموذج التأثيرات الثابتة.

$var(\hat{\beta})$ : مصفوفة التباين و التباين المشترك لنموذج التأثيرات العشوائية

و عليه:  $W_c = 0,001347$

نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة ( $W_c = 0,001347$ ) أما القيمة الجدولية ( $W_t = 12,5916$ ) و عليه فإن النموذج المدروس هو نموذج التأثيرات العشوائية، أي أن تأثير المتغيرات التابعة الدالة على جودة المحيط المؤسسي على المتغير المستقل (PIB/HAB/PPA) يختلف من دولة لأخرى و هو ما يوافق الجانب النظري للفكر المؤسسي.

ب/ دراسة الاستقرارية و التكامل المتزامن للدول العربية:

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية و المقطعية لمتغيرات النموذج فقد اعتمدنا على اختبارات جذور الوحدة الخاصة ببيانات البائل التالية (Fisher-ADF, IPS, LLC)، و هذا باختبار فترات إبطاء (Lags) بطريقة آلية وفقا لمعيار (AIC) و النتائج التي تحصلنا عليها بالاعتماد على برنامج (Eviews) يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات جذور الوحدة للدول العربية

	Fisher-ADF		LLC Test		IPS Test	
معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	
-2.4390	0.0074	-2.9564	0.0016	-2.4390	0.0074	PIB/HAB/PPA
58.4016	0.0030	-2.3247	0.0010	-3.9394	0.0000	$\Delta$ PIB/HAB/PPA
67.4981	0.0002	-9.6199	0.0000	-4.0163	0.0000	الصوت و المساءلة
65.8938	0.0004	-7.1029	0.0000	-3.2093	0.0007	الاستقرار السياسي
52.2799	0.0003	-8.3677	0.0000	-2.5752	0.0050	كفاءة الحكومة
51.0514	0.0006	-6.7090	0.0000	-2.2478	0.0012	نوعية التنظيم
54.1259	0.0008	-7.0537	0.0000	-1.9501	0.0025	سيادة القانون
67.4765	0.0002	-12.488	0.0000	-4.0194	0.0000	محاربة الرشوة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

من خلال الجدول أعلاه أن الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقدرة الشرائية كان غير مستقر و لكن بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبح مستقر، أما المتغيرات الدالة على جودة المحيط المؤسسي كلها مستقرة و هذا يعني رفض فرضية عدم وجود جذور الوحدة، و بما أنها مستقرة و متكاملة من نفس الدرجة فإن هذا يقودنا إجراء اختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المتكاملة و المستقرة من نفس الدرجة، و يتم ذلك باستعمال اختبار Pedroni و الذي يركز على اختبارات جذور الوحدة للبواقي المقدر، و النتائج المتحصل عليها يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni للدول العربية

الاختبار	الإحصائية	الإحصائية المرجحة (Weighted)	القيمة الاحتمالية
<b>معلمة الانحدار الذاتي (p) المشتركة ( within-dimension )</b>			
Panel v-stat	-1.428435	-3.502878	0.9998
Panel rho-stat	4.401044	3.837395	0.9999
Panel pp-stat	-0.092645	-0.715827	0.2370
Panel ADF-stat	0.853597	3.393022	0.9997
<b>معلمة الانحدار الذاتي (p) الفردية ( between-dimension )</b>			
Group rho-stat	5.309279	//	1.0000
Group pp-stat	-2.149272	//	0.0158
Group ADF-stat	3.870010	//	0.9999

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا عدم وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات، و هذا يعني غياب علاقة توازنية في المدى الطويل فيما بين هذه المتغيرات.

### ج/ دراسة السببية للدول العربية:

بعد دراستنا لاستقرارية المتغيرات و التي و جدنا من خلالها أن كل المتغيرات الدالة على جودة المحيط المؤسسي مستقرة و أن الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقدرة الشرائية مستقر بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، ننقل الآن إلى دراسة السببية بين المتغيرات المستقلة من جهة و المتغير التابع من الجهة الأخرى و ذلك من خلال تطبيق اختبار السببية Granger و ذلك بفترة إبطاء تقدر بـ(3=Lags) و النتائج يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار السببية Granger للدول العربية

فرضية العدم	الجزائر	الأردن	تونس	مصر
Voic لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.4486 (1.36833)	0.1950 (4.28587)	0.6180 (0.74113)	0.2519 (3.12335)
Voic لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.5935 (0.81080)	0.8096 (0.32987)	0.7579 (0.42352)	0.2656 (2.91759)
Pols لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.0218 (47.37187)	0.6928 (0.55720)	0.5988 (0.79508)	0.4491 (1.36606)
Pols لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.7248 (0.48884)	0.8216 (0.30932)	0.1151 (7.85003)	0.2617 (2.97369)
Gov لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.5861 (0.83266)	0.7166 (0.50583)	0.7686 (0.40322)	0.2601 (2.99680)
Gov لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.7714 (0.39811)	0.1767 (4.81559)	0.5807 (0.84923)	0.0632 (14.9893)
Reg لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.7859 (0.37159)	0.8409 (0.27706)	0.8457 (0.26928)	0.0117 (84.3623)
Reg لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.0638 (14.8479)	0.0469 (20.4849)	0.3989 (1.65013)	0.0513 (18.6404)
Law لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.0140 (51.62782)	0.0797 (11.7072)	0.0422 (21.50604)	0.6838 (0.57734)
PIB/HAB/PPA	0.2210	0.0274	0.6159	0.1299

(6.85762)	(0.74700)	(35.6378)	(3.67915)	لا يسبب Law
0.8370	0.6687	0.0294	0.0435	▪ Crrup لا يسبب
(0.28351)	(0.61252)	(32.54274)	(21.43689)	PIB/HAB/PPA
0.8743	0.3671	0.5435	0.8875	▪ لا يسبب PIB/HAB/PPA
(0.22330)	(1.86974)	(0.97070)	(0.20251)	Crrup يسبب

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

(للاطلاع على النتائج الخاصة بكل دول العينة: (قارة سميرة)، "دراسة قياسية للعلاقة بين نتائج التنمية الاقتصادية و خصائص المحيط المؤسستي" رسالة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، ص ص 192-193).

بالاطلاع على النتائج الواردة في هذا الجدول يمكننا توضيح العلاقات السببية من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع، و كذا الاتجاه الثاني للعلاقة و هو من المتغير التابع باتجاه المتغيرات المستقلة لكل بلد في هذه العينة كل على حدا، حيث لاحظنا أن نتائج هذا الاختبار جاءت مختلفة من دولة إلى أخرى، و هي على النحو التالي:

▪ الجزائر: سجل كل من متغير الاستقرار السياسي و غياب العنف و سيادة القانون و مكافحة الفساد علاقة سببية مع (PIB/HAB/PPA)، أما بقية المتغيرات فلم تكن ذات علاقة سببية، أما الاتجاه الثاني للعلاقة أي من (PIB/HAB/PPA) إلى بقية المتغيرات فقد كانت غير موجودة بالنسبة لكل المتغيرات.

▪ الأردن: جاء متغير مكافحة الفساد فقط ذو علاقة سببية مع (PIB/HAB/PPA)، أما العلاقة السببية من (PIB/HAB/PPA) فقد سجلت فقط نحو نوعية التنظيم و سيادة القانون.

▪ تونس: تم تسجيل العلاقة السببية من سيادة القانون فقط نحو (PIB/HAB/PPA)، في حين العلاقة السببية من (PIB/HAB/PPA) نحو كل المتغيرات كانت غير موجودة.

مصر: تم تسجيل العلاقة السببية من نوعية التنظيم فقط بالاتجاه (PIB/HAB/PPA)، و عدم تسجيل أي علاقة سببية من (PIB/HAB/PPA) نحو كل المتغيرات المستقلة.

#### د/ نتائج تقدير النموذج القياسي للدول العربية:

إن النتائج التي توصلنا إليها بعد القيام بالتحليل القياسي لنموذج التأثيرات العشوائية يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج تقدير النموذج القياسي للدول العربية

المتغيرات	القيم الاحتمالية (Prob.)	القيم المحسوبة لاختبار ستينودنت (t-Statistic)	قيم المعاملات
الحد الثابت	0.0000	6.662998	29764.38
الصوت و المساءلة	0.0024	-3.071284	-4600.986
الاستقرار السياسي	0.2091	-1.259523	-1492.167
كفاءة الحكومة	0.9111	0.111784	255.9952
نوعية التنظيم	0.0000	5.912808	12729.76
سيادة القانون	0.0003	3.679756	8829.667
مكافحة الفساد	0.4379	0.777087	1361.280
F-statistic	0.0000	12.76368	
R-squared	0.251433		
Durbin-Watson stat	0.435415		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

من خلال قراءتنا للجدول يتبين لنا أنّ المتغيرات التابعة تفسر المتغير المستقل (PIB/HAB/PPA) بنسبة ضعيفة نوعا ما والتي تقدر بـ (25%) فقط ويتضح ذلك بالنظر إلى قيمة (R<sup>2</sup>) (المشار إليها في الجدول بـ R-squared)، كما نلاحظ عدم دلالة بعض المتغيرات التابعة الواردة في هذا النموذج لتفسير التغيرات الحاصلة في (PIB/HAB/PPA)، ويتعلق الأمر بمستوى الاستقرار السياسي وكفاءة الحكومة وكذا متغير مكافحة الفساد ويتضح الأمر من خلال القيم الاحتمالية (Prob) الخاصة بهذه المتغيرات والتي سجلت قيم تفوق (0,05) ويمكننا شرح ذلك إما بسبب غياب علاقة الصلة المتبادلة لهذه المتغيرات مع (PIB/HAB/PPA)، وإما نتيجة للارتباط الخطي بنسبة مرتفعة بين هذه المتغيرات وأحد أو كل المتغيرات التابعة الأخرى التي نعتبرها ذات دلالة حيث سجلت في مجملها قيم احتمالية تقل عن (0,05)، ويمكننا تعزيز هذه النتيجة من خلال اختبار ستودنت (Student) الذي سجل فيه مستوى الاستقرار السياسي وكفاءة الحكومة ومكافحة الفساد بالقيمة المطلقة قيم (1,25) و (0,11) و (0,77) على التوالي وهي كلها قيم تقل عن القيمة المجدولة عند درجة الحرية (N-k) عند مستوى معنوية (5%) المقدرة بـ (2,22)، أما فيما يتعلق باختبار الدلالة الإجمالية للنموذج فنلاحظ أيضاً أنّ القيمة المحسوبة لاختبار فيشر (Fisher) عند درجتى حرية (N-k) و (k-1) و مستوى معنوية (5%) المقدرة بـ (12,76) تفوق القيمة المجدولة المقدرة بـ (3,33) وعليه يتم رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) وفي هذه الحالة نعتبر أن النموذج يتمتع بمعنوية إجمالية.

نلاحظ أن مؤشر الصوت والمساءلة يرتبط بعلاقة عكسية مع الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقوة الشرائية وقد يعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة انتقال الحكم واختيار الرؤساء والحكومات في مجموعة الدول العربية التي تشملها العينة، إذ نجد أن كل من الأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت والبحرين وهو ما يمثل نصف دول العينة تعتمد على النظام الملكي أي أنها لا تلجأ إلى عمليات التصويت والانتخاب مما يجعل هذا المؤشر ضعيف جدا في هذه الدول، كما أن نسب المشاركة في الانتخابات والتصويت في بقية دول العينة عادة ما تكون ضعيفة ولا تتجاوز نسبة 50% في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى أن إمكانية خضوع مختلف المدراء والمسؤولين والوزراء وأصحاب المناصب الرفيعة للمساءلة كان معدوما في السنوات الأولى للفترة قيد الدراسة أو أنه يتخذ صورة شكلية فقط، ولكننا أصبحنا نشهد في الستة إلى السبع سنوات الأخيرة خضوع بعض المسؤولين وأصحاب المناصب الرفيعة للمساءلة ولكن الأمر مازال ضعيفا وينسب محتشمة جدا في كل دول العينة قيد الدراسة.

أما فيما يخص مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف فإنه مؤشر غير معنوي في نموذجنا ويمكننا تفسير ذلك بواقع الدول التي تنتمي إلى العينة، فالجزائر مثلا قد كانت تشهد حالة من العنف والفوضى مما جعل هذا المؤشر يشهد قيم سالبة جد منخفضة في مجملها أقل من (-1,15)، وكذلك العراق الذي يعيش حالة من النزاع والشقاق وعدم الاستقرار والأمن الداخلي طول فترة الدراسة مما جعل هذا المؤشر يسجل أدنى القيم التي كانت عند الحدود الدنيا أو أقل منها أحيانا حيث تراوحت قيمه بين (-1,85 ، -3,18)، كما يمكننا أيضا التطرق إلى الوضع في مصر والتي تشهد حالة من عدم الاستقرار والعنف منذ بداية ثورتها سنة 2011، وهو نفس الوضع في ليبيا واليمن وتونس، أيضا في لبنان كثرت في السنوات الماضية النزاعات والصراعات الطائفية والثورات الداخلية مما جعل الوصول إلى حالة الاستقرار السياسي والطائفي لا يبرز إلا في السنوات الأخيرة، ويبدو الأمر أكثر سوءا في السودان التي عرفت حربا داخلية تم اللجوء فيها إلى العنف واستعمال الأسلحة وخلق الفوضى وخرق قواعد

النظام و تبقى القيم التي سجلها مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في هذا البلد شاهدة على تدهور الأوضاع حيث كانت قيمه كلها سالبة و أقل من (-1,88).

نلاحظ أيضا أن كلا من مؤشري كفاءة الحكومة و مكافحة الفساد أيضا غير معنويين في نموذجنا، و هذا ما يعكس بصورة واقعية حالة الدول العربية و أوضاع حكوماتها التي و بدون استثناء عجزت عن وضع خطط تنموية ناجحة، و حتى الخطط و التعهدات التي تطلقها و ترفعها كشعارات أساسية لنشاطها لم تتمكن من انجازها بالشكل المطلوب أو المأمول و عادة ما نشاهد تراجع الحكومات العربية عن وعودها أو تلجأ إلى إعادة صياغتها في أحسن الأحوال حتى لا نقول إلغائها بشكل تام إذا تولت حكومة جديدة زمام الأمور، و السبب في فشل هذه الحكومات و عجزها قد لا يرجع إلى نقص الكفاءات داخل الجهاز الحكومي أو قلة خبرتها و اطلاعها على الأمور و قدرتها على التحليل و رسم السياسات - و إن كان سببا واردا أحيانا -، و لكنه يرتبط بدرجة كبيرة بانتشار الفساد على كل المستويات ابتداء من كبار المسؤولين و الوزراء و صولا إلى الطبقات العمالية الضعيفة، و هذه الشبكة المتداخلة و المتشابكة للفساد جعلت من مكافحته مجرد شعارات مرفوعة فقط و لكنها غير مفعلة بشكل واقعي و نحن نتحدث في هذه النقطة بصورة إجمالية عن أوضاع الدول العربية و لكننا لا ننكر نجاح بعض الحكومات بشكل ملحوظ في بعض الجزئيات من سياساتها.

بما أن بعض المتغيرات المستقلة في هذا النموذج سجلت قيم غير معنوية فهذا يقودنا إلى استبعادها و إعادة التقدير مرة أخرى، و عليه فالمعادلة المقدره في هذه المرحلة الثانية تأخذ الصياغة التالية:

$$(PIB/HAB/PPA)_{it} = \alpha_i + \beta_1 \text{voic} + \beta_2 \text{reg} + \beta_3 \text{law} + \varepsilon_{it}$$

نتائج التقدير يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير النموذج القياسي للدول العربية في المرحلة الثانية

المتغيرات	القيم الاحتمالية (Prob.)	القيم المحسوبة لاختبار ستيوننت (t-Statistic)	قيم المعلمات
الحد الثابت	0.0000	4.316530	29813.73
الصوت و المساواة	0.0019	-3.146241	-4654.667
نوعية التنظيم	0.0000	6.154588	12763.93
سيادة القانون	0.0006	3.478664	7434.704
F-statistic	0.0000	23.53042	
R-squared	0.334063		
Durbin-Watson stat	0.441554		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

في المرحلة الثانية من التقدير نلاحظ أن درجة تفسير المتغيرات التابعة للمتغير المستقل قد ارتفعت قليلا مقارنة بالمرحلة الأولى لتبلغ نسبة (33%)، كما أن النموذج يتمتع بالمعنوية الإجمالية و يمكننا التأكد من ذلك بالنظر إلى القيمة المحسوبة لاختبار فيشر عند درجتي حرية (N-k) و (k-1) و مستوى معنوية (5%) المقدره ب (23,53) تفوق القيمة الجدولة المقدره ب (3,71) و عليه يتم رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>)، كما أننا نلاحظ أن كل من المتغيرات التابعة في هذا النموذج معنوية و ذات دلالة من خلال القيم الاحتمالية المسجلة لكل

متغيرة و التي كانت كلها أقل من (0,05) أو من خلال اختبار ستودنت (Student) الذي سجل فيه الصوت و المساءلة و نوعية التنظيم و سيادة القانون بالقيمة المطلقة قيم (3,14 و 6,15 و 3,47) على التوالي و هي كلها قيم أكبر من القيمة المجدولة عند درجة الحرية (N-k) عند مستوى معنوية (5%) المقدرة بـ (2,16)، كما أننا نلاحظ أن كل من متغيري نوعية التنظيم و سيادة القانون يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقوة الشرائية، في حين أن متغير الصوت و المساءلة حافظ على نفس اتجاه العلاقة المسجلة في المرحلة الأولى و التي كانت علاقة عكسية و ذلك نظرا لأسباب التي شرحناها سابقا، و عليه يمكننا القول أن لخصائص المحيط المؤسسي من خلال هذه المتغيرات الثلاثة تأثير على نتائج النمو الاقتصادي في الدول العربية.

### 3-2-2/ تقييم النموذج الاقتصادي القياسي للدول غير العربية:

بسبب عدم معنوية بعض المؤشرات في العينة الأولى لجأنا إلى إجراء نفس الدراسة و لكن على عينة ثانية من الدول و المكونة من أربعة و عشرون دولة كما ذكرناها سابقا، و تتميز هذه المجموعة أيضا بضمها لدول ذات مستويات مختلفة من (PIB/HAB/PPA) مثل المجموعة الأولى، و لكنها تتميز عنها في أن القيم التي سجلتها المتغيرات الدالة على نوعية المحيط المؤسسي كانت في معظمها قيم موجبة و أكبر من الواحد، و هذا يشير إلى أن العينة الثانية تتميز بأنها ذات وضع مؤسسي أحسن من العينة الأولى

### أ/ نتائج اختبارات التحديد للدول غير العربية:

الجدول رقم(09): تقدير المعلمات بالنسبة لنماذج الانحدارات الثلاثة للدول غير العربية

المتغيرات	النموذج الانحدار	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج العشوائية	التأثيرات
الثابت	9071.204 (9.465865)	20115.82 (11.41556)	14191.27 (8.132857)	
الصوت و المساءلة	-2239.437 (-1.921631)	-190.5362 (-0.228656)	217.8418 (3.266833)	
الاستقرار السياسي	-2141.495 (-2.490757)	-2241.069 (-2.612388)	1790.527 (2.197509)	
كفاءة الحكومة	6783.261 (6.167601)	1353.343 (1.737375)	2599.882 (3.470200)	
نوعية التنظيم	5809.720 (5.780147)	338.0290 (0.411496)	2094.252 (2.761238)	
سيادة القانون	3504.513 (3.324235)	1825.562 (2.422920)	2822.366 (3.903019)	
مكافحة الفساد	786.9773 (0.875382)	627.2609 (0.921974)	1751.679 (2.767467)	

إحصائية ستودنت (t) بين قوسين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

أما الخطوة الثانية فتمثل في إجراء اختبارات التحديد و التي جاءت نتائجها على النحو الآتي:

### أ-1/ اختبار التجانس لـ Hsiao (1986):

بتطبيق هذا الاختبار على العينة الثانية تحصلنا على النتيجة التالية:

$$F_c = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - k)}$$

$$= \frac{(0,862269 - 0,504923) / (24 - 1)}{(1 - 0,862269) / (360 - 24 - 6)}$$

$$F_c = 28,1341315$$

$$F_t = F_{(23,330)} = 1,52 \quad \text{و}$$

نلاحظ أنه عند مستوى معنوية (  $\alpha = 5\%$  ) فإن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر المجدولة، كما أن (  $P\text{value } F = 0,0000$  ) و هي أصغر من (  $0,05$  ) و هذا يعني رفض الفرضية الأولى، و عليه فالنموذج الذي بحوزتنا غير متجانس كليا و معنى ذلك هذا النموذج يختلف من بلد لآخر.

### أ-2/ اختبار هوسمان ( Test du Hausman ):

لتحديد ما إذا كانت العينة الثانية تتبع نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية فقد استعملنا هذا الاختبار، و بعد القيام بالعمليات الحسابية وجدنا أن قيمة الإحصائية (  $W_c = 0,000109$  ) أما القيمة المجدولة (  $W_t = 12,5916$  ) و عليه فإن النموذج المدروس هو نموذج التأثيرات العشوائية، أي أن تأثير المتغيرات التابعة الدالة على جودة المحيط المؤسساتي على المتغير المستقل (  $PIB/HAB/PPA$  ) يختلف من دولة لأخرى و هو ما يوافق الجانب النظري لفكر المؤسساتي، و هي نفس الحالة التي وجدناها في العينة الأولى.

### ب/ دراسة الاستقرارية و التكامل المتزامن للدول العربية:

بتطبيق اختبارات جذور الوحدة التالية (  $Fisher-ADF$  ,  $IPS$  ,  $LLC$  ) ، و هذا باختبار فترات إبطاء (  $Lags$  ) بطريقة آلية وفقا لمعيار (  $AIC$  ) تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (10): نتائج اختبارات جذور الوحدة للعينة الدول غير العربية

	Fisher-ADF		LLC Test		IPS Test	
معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	
0.7478	0.7718	-4.0194	0.0000	0.66747	0.7478	PIB/HAB/PPA
0.0001	0.0000	-11.969	0.0000	-3.7164	0.0001	$\Delta$ PIB/HAB/PPA
0.0000	0.0000	-5.3567	0.0000	-4.4848	0.0000	الصوت و المساءلة
0.0000	0.0000	-11.494	0.0000	-5.9494	0.0000	الاستقرار السياسي
0.0000	0.0000	-24.375	0.0000	-9.5278	0.0000	كفاءة الحكومة
0.0000	0.0000	-16.116	0.0000	-8.1131	0.0000	نوعية التنظيم
0.0000	0.0000	-5.2385	0.0000	-4.6539	0.0000	سيادة القانون

0.0000	0.0000	-20.513	0.0000	-8.0111	0.0000	محاربة الرشوة
--------	--------	---------	--------	---------	--------	---------------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام كان غير مستقر و لكن بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبح مستقر، أما المتغيرات الدالة على جودة المحيط المؤسسياتها كلها مستقرة أي رفض فرضية عدم وجود جذور الوحدة، و بما أنها مستقرة و متكاملة من نفس الدرجة فإن هذا يقودنا إلى إجراء اختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار Pedroni، و النتائج المتحصل عليها يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Pedroni للدول غير العربية

الاختبار	الإحصائية	الإحصائية المرجحة	القيمة الاحتمالية
<b>معلمة الانحدار الذاتي (p) المشتركة ( within-dimension )</b>			
Panel v-stat	9.624025	1.448481	0.0737
Panel rho-stat	7.433480	7.849211	1.0000
Panel pp-stat	7.312878	8.439416	1.0000
Panel ADF-stat	10.87016	10.62850	1.0000
<b>معلمة الانحدار الذاتي (p) الفردية ( between-dimension )</b>			
Group rho-stat	8.820723	//	1.0000
Group pp-stat	4.847688	//	1.0000
Group ADF-stat	10.23622	//	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا عدم وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات، و هذا يعني غياب علاقة توازنية في المدى الطويل فيما بين هذه المتغيرات أيضا في هذه العينة.

ج/ دراسة السببية للدول غير العربية:

بعد تطبيقنا لاختبار السببية Granger على هذه العينة و باستعمال نفس فترة الإبطاء و المقطرة بـ(Lags=3) تحصلنا على النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار السببية لـ Granger في عينة الدول غير العربية

فرضية العدم	أستراليا	كندا	التشيلي	فرنسا
Voic لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.0455 (21.1466)	0.6708 (0.60751)	0.4777 (1.23027)	0.5443 (0.96787)
Voic لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.3643 (1.89113)	0.1646 (5.23368)	0.7782 (0.38547)	0.1672 (5.13730)
Pols لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.9410 (0.11915)	0.0647 (14.6313)	0.3571 (1.94700)	0.1455 (6.03382)
Pols لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.1007 (9.09184)	0.1503 (5.81364)	0.8524 (0.25839)	0.7154 (0.5084)
Gov لا يسبب PIB/HAB/PPA	0.0093 (109.873)	0.2045 (4.04724)	0.8450 (0.27033)	0.0751 (12.476)

0.1911 ( 4.3899)	0.9314 (0.13421)	0.6802 (0.58554)	0.1531 (5.69203)	PIB/HAB/PPA لا يسبب Gov
0.0131 ( 69.773)	0.0348 (27.0195)	0.0475 (20.2314)	0.9367 (0.12589)	Reg لا يسبب PIB/HAB/PPA
0.4109 ( 1.5758)	0.02815 (34.7034)	0.4039 (1.61902)	0.2930 (2.56348)	PIB/HAB/PPA لا يسبب Reg
0.0481 ( 19.213)	0.5372 (0.99306)	0.4633 (1.29666)	0.9184 (0.15456)	Law لا يسبب PIB/HAB/PPA
0.5241 (1.04070)	0.5287 (1.02383)	0.6659 (0.61900)	0.6973 (0.54727)	PIB/HAB/PPA لا يسبب Law
0.6042 (0.77979)	0.0475 (21.2410)	0.0444 (21.3912)	0.9739 (0.06435)	PIB/HAB/PPA لا يسبب Crrup
0.0977 (9.39237)	0.6572 (0.64007)	0.02007 (40.1385)	0.0624 (15.1916)	PIB/HAB/PPA لا يسبب Crrup

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

(للاطلاع على النتائج الخاصة بكل دول العينة: (قارة سميرة)، "دراسة قياسية للعلاقة بين نتائج التنمية الاقتصادية و خصائص المحيط المؤسسي" رسالة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، ص ص 208-210).

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نتائج اختبار السببية جاءت مختلفة من دولة إلى أخرى، و هي على النحو التالي:

- أستراليا: تم تسجيل علاقة سببية من الصوت و المساءلة و كفاءة الحكومة فقط باتجاه (PIB/HAB/PPA)، في حين أننا لاحظنا غياب العلاقة في الاتجاه الثاني للسببية أي من (PIB/HAB/PPA) باتجاه بقية المتغيرات.
- كندا: لاحظنا وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من نوعية التنظيم نحو (PIB/HAB/PPA)، في حين أن العلاقة السببية بين مكافحة الفساد و (PIB/HAB/PPA) فقد كانت بالاتجاهين.
- التشيلي: تم تسجيل علاقة سببية من مكافحة الفساد باتجاه (PIB/HAB/PPA)، أما نوعية التنظيم فقد سجل العلاقة السببية في الاتجاهين مع (PIB/HAB/PPA).
- فرنسا: لاحظنا وجود علاقة سببية في اتجاه واحد لكل من نوعية التنظيم و سيادة القانون نحو (PIB/HAB/PPA) فقط.

#### د/ تقدير النموذج القياسي للعينة الثانية:

إن النتائج التي توصلنا إليها بعد القيام بالتحليل القياسي لنموذج التأثيرات العشوائية يوضحها الجدول التالي بالاعتماد على برنامج Eviews يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج التقدير للدول غير العربية

المتغيرات	القيم الاحتمالية (Prob.)	القيم المحسوبة لاختبار ستودنت (t-Statistic)	المعاملات
الحد الثابت	0.0000	8.132857	14191.27
الصوت و المساءلة	0.0032	3.266833	217.8418
الاستقرار السياسي	0.0011	2.197509	1790.527
كفاءة الحكومة	0.0006	3.470200	2599.882

2094.252	2.761238	0.0021	نوعية التنظيم
2822.366	3.903019	0.0001	سيادة القانون
1751.679	2.767467	0.0059	مكافحة الفساد
	10.70232	0.0000	F-statistic
		0.518889	R-squared

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews )

من خلال قراءتنا للجدول يتبين لنا أنّ نسبة تفسير المتغيرات التابعة تفسر للمتغير المستقل (PIB/HAB/PPA) تحسنت إلى ما يقارب الضعف تقريبا مقارنة بالنسبة التي تحصلنا عليها في العينة الأولى، و تعتبر هذه النسبة جيدة نوعا ما حيث قدرت بـ(51%)، كما نلاحظ أن المتغيرات التابعة الواردة في هذا النموذج لتفسير التغيرات الحاصلة في (PIB/HAB/PPA) كانت كلها معنوية و ذات دلالة و يتضح الأمر من خلال القيم الاحتمالية (Prob) التي سجلت كلها قيم أقل من (0,05) كما أن قيم اختبار ستيودنت (Student) المسجلة لكل المتغيرات كانت كلها قيم أكبر من القيمة المجدولة المقدره بـ (1,96) و ذلك عند درجة الحرية (N-k) و مستوى معنوية (5%)، أما فيما يتعلق باختبار الدلالة الإجمالية للنموذج فنلاحظ أيضاً أنّ القيمة المحسوبة لاختبار فيشر (Fisher) و المقدره بـ (11,404) تفوق القيمة المجدولة المقدره بـ (2,77) و عليه يتم رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) و في هذه الحالة نعتبر أن النموذج يتمتع بمعنوية إجمالية، و عليه فإنّ النموذج المقدم مقبول من الناحية الإحصائية.

#### الخاتمة:

مكننا الدراسة القياسية التي قمنا بها من الوقوف على جملة من الملاحظات و الاستنتاجات و التي تتمثل أساسا فيما يلي:

- تؤثر خصائص المحيط المؤسسي على نتائج النمو و من ثم التنمية الاقتصادية للدول، حيث لاحظنا أن النموذج المطبق في كلتا العينتين قد تمتع بالمعنوية الإحصائية الإجمالية، إلا أن هذا التأثير الكلي يختلف من مجموعة لأخرى و ذلك بالنظر إلى القيم التي سجلها (R-squared) في العينتين، و يرجع هذا الاختلاف بصورة أساسية إلى نوعية المحيط المؤسسي الداخلي في كلتا العينتين، فقد لاحظنا أنه في العينة الأولى و التي تميزت دولها بأوضاع مؤسسية ضعيفة و متدهورة مقارنة بدول العينة الثانية كانت القدرة التفسيرية لعناصر المحيط المؤسسي على تغيير قيم الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقدرة الشرائية ضعيفة أيضا في العينة الأولى مقارنة بالعينة الثانية حيث تحسنت و ارتفعت إلى الضعف.
- إن تمتع النموذج بالمعنوية الإحصائية الإجمالية لا يشير إلى أن كل المتغيرات التفسيرية تتمتع بنفس المعنوية، فقد لاحظنا في العينة الأولى (الدول العربية) أن كلا من مؤشرات الاستقرار السياسي و غياب العنف و درجة كفاءة الحكومة و مستوى مكافحة الفساد لا تتمتع بقدرة تفسيرية لنتائج التغير في قيم الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقدرة الشرائية، و قد شرحنا فيما سبق سبب ذلك و الذي يرتبط بصورة أساسية بالخصائص المؤسسية الداخلية لهذه الدول، حيث أن العديد منها شهد حالة من تزعزع الأوضاع الأمنية مما جعلها تعيش حالة من عدم الاستقرار و سيادة العنف و الإرهاب و هو ما أثر على معنوية هذا المتغير في هذه المجموعة، بالإضافة إلى عجز أجهزتها الحكومية عن انجاز خطط ناجحة تمكنها من النهوض باقتصاديات هذه البلدان و كذا انتشار الفساد على كل المستويات بشكل كبير.
- بالإضافة إلى الاختلاف في درجة التأثير الكلي للمتغيرات الدالة على نوعية المحيط المؤسسي بين مجموعتي الدول التي اخترناها نلاحظ أيضا اختلاف في درجة التأثير

الجزئي، و يتضح ذلك لنا من خلال الاختلاف في قيم معاملات نفس المتغير التفسيري للمحيط المؤسساتي في العينتين، و هو ما يشير إلا أن اختلاف الخصائص المؤسساتية الداخلية للدول يؤدي إلى اختلاف تأثيرها على نتائج النمو و التنمية الاقتصادية، و هو ما يؤكد لنا فكرة أن الإصلاحات الاقتصادية المصممة داخل بيئة مؤسساتية معينة لدولة ما و نجاحها فيها لا يؤدي حتما إلى نجاحها في بيئة مؤسساتية مختلفة لدولة أخرى، و في ذلك تأكيد على الفكرة الجوهرية في دراستنا و المتمثلة في عدم إمكانية نقل نجاح الإصلاحات من بلد لآخر و ضمان نجاحها فيه أيضا.

- إن تأثير خصائص المؤسساتي على نتائج النمو و التنمية الاقتصادية للدول لا يرتبط بدرجة نمو أو تقدم هذه الدول و إنما يرتبط بدرجة مواءمة السياسات التي تنتهجها مع خصائص محيطها المؤسساتي الداخلي، و بتعبير آخر لا يمكننا القول أن الخصائص المؤسساتية تؤثر في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة و القوية و لا تؤثر في الاقتصاديات المتخلفة أو الضعيفة، و يتضح ذلك لنا من خلال ضم كلتا العينتين التي اخترناها على دول ذات معدلات مرتفعة للدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقدرة الشرائية و التي تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا مثل كل من قطر و الإمارات العربية المتحدة في العينة الأولى و ألمانيا و كندا و كوريا الجنوبية في العينة الثانية، و كذلك دول ذات معدلات متوسطة للدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقدرة الشرائية و التي تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة أو المتوسطة مثل البحرين و الكويت و المملكة العربية السعودية و الجزائر و الأردن في العينة الأولى و الدومينيك و الهند و الساموا و ناميبيا في العينة الثانية، و أيضا دول ذات معدلات منخفضة للدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقدرة الشرائية و التي تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة مثل السودان و اليمن في العينة الأولى و غينيا في العينة الثانية.

- إن تحسين نوعية المحيط المؤسساتي من شأنه أن يحسن مستوى الأداء الاقتصادي للدول، حيث أن إدراج خصائص المحيط المؤسساتي الذي يتم ضمنه النشاط الاقتصادي المميز لكل بلد و مراعاتها عند المباشرة في أية سياسة إصلاحية سيضمن نجاح هذه السياسة.

- إن العوائق التي تعرقل عملية نجاح الإصلاحات في البلدان النامية و التي تؤدي إلى فشل أو تأخر خططها التنموية لا تتعلق بطبيعة الإصلاحات أو بتوفير الموارد المالية اللازمة للقيام بذلك بل يرتكز على طبيعة المحيط المؤسساتي لهذه البلدان، إذ أنها تقوم بنقل الإصلاحات عن البلدان المتقدمة كما رسمتها تلك الدول، دون أن تلجأ إلى موائمتها مع خصائص محيطها المؤسساتي الداخلي، أو توفير المحيط المؤسساتي الذي يضمن انسياب حركتها و نجاحها أيضا في هذه الدول، لذا فعلى البلدان النامية قبل مباشرتها لأية عملية إصلاح أن تقوم بإنشاء تصميم مؤسساتي تتوزع فيه الصلاحيات بين المنشآت الرسمية السالفة الذكر بشكل و يضمن قيام كل سلطة بتأدية مهامها بدون تحيز أو تحت تعرضها لأية ضغوطات، حيث أن هذا التصميم المؤسساتي يضمن في الأمد القصير توفير الظروف المناسبة و العوامل المحفزة لتفعيل آلية النشاط الاقتصادي و الصناعي و لاستقطاب اهتمام المستثمرين المحليين و الأجانب لاقتحام القطاع الذي تقوم بإصلاحه، كما أنه يضمن قدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها في الأمد الطويل مما يرسم معالم الثقة و الاطمئنان لدى هؤلاء المستثمرين الجدد في عدم تعرضهم لأية ضغوط انتهازية أو مصادرات أو توقيف النشاط و سحب رخصته في حالة عدم أخلاصهم بالشروط المتفق عليها مسبقا، و بالتالي يزيد إقبالهم على ممارسة الأنشطة المختلفة، و في حالة نجاح البلد في القيام بذلك فإن هذا سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات و توسيعها و تنويعها إلى كافة المجالات و هو ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- [1] ( سايح بوزيد)، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر". رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تلمسان، 2012/2013، ص 116.
- [2] (زايري بلقاسم)، "الحكم الاقتصادي الرشيد". مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 09-08 مارس 2005، ص 39.
- [3] (James Keeley), "The Biotech developmental state? Investigating the Chinese Gene Revolution", Working Paper 207, (England, Institute of Development Studies, September 2003), p4, (<http://ictsd.org/i/ip/29082/>)
- [4] (Block, F), "Swimming Against the Current: The Rise of a Hidden Developmental State in the United States". Politics and Society 36 (2), 2008: 169–206.
- [5] (O. Edigheji, ed.), "Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potentials and Challenges". Cape Town: HSRC Press.
- [6] (محمود عبد الفضيل)، "العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، صص 224-225.
- [7] (Clark Cal, and Changhoon Jung), "Implications of the Asian flu for developmental state theory: the cases of South Korea and Taiwan.", Asian Affairs: An American Review, Vol. 29 No.1, Spring 2002, p 1.
- [8] (Chalmers Johnson), "The Developmental State: An Odyssey of a Concept", in Meredith Woo Cumings (ed.), The Developmental State, (USA, Cornell University Press, 1999), pp 2-3
- [9] (إيمان فخري)، "مفهوم الدولة الإنمائية". (<http://www.fekr-online.com/ar/article.php?id=166>)
- [10] (سلوى الشعراوي)، "إدارة شؤون الدولة و المجتمع". القاهرة. مركز الدراسات و استشارات الإدارة العامة، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 6-7.
- [11] (ابراهيم فريد عاكوم)، "إدارة الحكم و العولمة: وجهة نظر اقتصادية". أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، مجلة للدراسات الإستراتيجية، العدد 117، 2006، ص 09-12.
- [12] (دوغلاس سي. نورث)، "أسس علم الاقتصاد الجديد". مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 1-2 ([www.developmentinstitute.org](http://www.developmentinstitute.org)).
- [13] (Douglass North), "Local Knowledge and Institutional Reform". Center for International Private Enterprise, Translated from A Conference on Institutional Development, Brazil, December 2003, P2, ([www.cipe.org](http://www.cipe.org)).
- [14] (دوغلاس سي. نورث)، "أسس علم الاقتصاد الجديد". مرجع سبق ذكره، ص 2 ([www.developmentinstitute.org](http://www.developmentinstitute.org))
- [15] (Langlois R.H.), "The New Institutional Economics: An Introductory Essay". Essays in the New Institutional Economics, New York, 1986.
- [16] (Mickaël Clevenot), "Elsa Lafaye de Micheaux, Eric Mulot et Pepita Ould-Ahmed, La fabrique institutionnelle et politique des trajectoires de développement", Presses universitaires de Rennes, Association Recherche

- & Régulation , Revue de la régulation, n°7 | 1er semestre 2010, mis en ligne le 11 juin 2010. URL : <http://regulation.revues.org/index7932.html>.
- [17] (Williamson O. E.), *"Reflections on the New Institutional Economics in: Furubotn and Richter (1985a)"*, 1985, p187 - 195.
- [18] (Furubotn E.G. , Richter R.), *"The New Institutional Economics"*.1985, p141.
- [19] (Nabli M.K., Nugent J.B.), *"The New Institutional Economics and Development, Theory and Applications to Tunisia"*, 1989.
- [20] (Drobak J.N., Nye J.V.C.), *"The Frontiers of the New Institutional Economics"*, Academic Press,1997.
- [21] (North D.C.), *"The New Institutional Economics in: Furubotn and Richter"*. 1986,p p 230 – 237.
- [22] ( دوغلاس سي. نورث)، "أسس علم الاقتصاد الجديد". مرجع سبق ذكره، ص 3 (www.developmentinstitute.org)
- [23] (Levy B., Spiller P.), *"The institutional foundations of regulatory commitment : a comparative analysis of telecommunications regulation"*. Journal of Law, Economics and Organization, Vol. 10, n° 2, 1994, PP 201-246.
- [24] (Douglass C. North), *" Le processus du développement économique "*.Princeton University Press, Édition d'organisation, 2005, P35.
- [25] (Aoki M.), *"Toward a Comparative Institutional Analysis"*, Massachusetts Institute of Technology Press, 2001.
- [26] (دوغلاس سي. نورث)، "أسس علم الاقتصاد الجديد". مرجع سبق ذكره، ص 3 (www.developmentinstitute.org)
- [27] (Mickaël Clevenot), Op. cite.
- [28] (Douglass C. North), *"Local Knowledge and Institutional Reform"*, Op. cite, P3.
- [29] (Didier Chabaud, Claude Parthenay, Yannick Pérez), *" Evolution de l'analyse northienne des institutions : La prise en compte de idéologies"*. Ecole de Management de Normandie, Cahier de recherche, N°23 – 2005, P6.
- [30] (Ziller J.), *"L'inter régulation dans le contexte de l'intégration européenne et de la mondialisation"*, Colloque sur le thème : "La régulation : nouveaux modes ? Nouveaux territoires ?". ENA : France,2004
- [31] (Williamson O. ), *"The New Institutional Economics : taking stock, looking ahead"*. Journal of Economic Literature, vol. 38,2000,PP. 595-598.
- [32] (Levy B., Spiller), Op. cite. P 211.
- [33] ( Perez Y.), *"The feasibility of European Electricity Reforms, a New Institutional Economics Evaluation"*, Polityka Energetyczna,2003.
- [34] (Spiller P., Tommasi M.), *"The institutions of regulation: an application to public utilities"*. Working paper, 2004.
- [35] (Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi), *" The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues"*, World Bank, September, 2010, p4.

---

[36 ] (Granger C.), "*Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods*". *Econometrica* 37(3), 1969, pp 424-438.